Necmettin Erbakan Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi (NEÜİFD)
Necmettin Erbakan University The Journal of Theology Faculty (NEUIFD)
cilt / volume: 50 • sayı / issue: 50 • kış / winter 2020
e-ISSN: 2149-0015

Araştırma Makelesi / Research Article

ez-Zeccâcî'nin "el-Cümel" Adlı Eserine Ebû Abdullâh bin el-Fahhâr'ın İtirazları

Hüseyin YUSUF
Dr. Öğr. Üyesi, İstanbul 29 Mayıs Üniversitesi, Edebiyat Fakültesi, Mütercim Tercümanlık Anabilim Dalı, İstanbul, Türkiye, dr.husseinelyousef@gmail.com

Makale Bilgileri

Makale Geçmişi

Geliş: 16.10.2020
Kabul: 08.12.2020
Yayın: 31.12.2020

Anahtar Kelimeler:
İtirazlar,
İbnü'l-Fahhâr,
el-Cümel,
ez-Zeccâcî,
Tahlil.

Öz

Bu çalışma, Ebû Abdullâh Muhammed bin Alî bin el-Fahhâr el-İlbîrî'nin (öl. h. 754), ez-Zeccâcî'nin *el-Cümel* adlı eserine (öl. h. 337) yaptığı itirazlarla ilgilidir. Ebû Abdullâh bin Fahhâr, *el-Cümel*'i açıklamaları, kompozisyonu, kararları, temsili, sözdizimi ve sınırları bakımından ayrıntılı bir şekilde incelemiş ve bunlarla ilgili itirazlarını ortaya koymuştur. Bununla birlikte müellif, diğer araştırmacıların aksine, el-Hulel fî-Islâhi'l-Halel mine'l-Cümel adlı eserin tesirinde kalmadan objektif bir duruş sergilemiştir. Bu çalışmada Ebû Abdullâh bin Fahhâr'ın itirazları ele alınmış, gözden geçirilip tahlil edilmiş ve tartışmaya açılmıştır.

Objections of Abi Abdullah bin Al-Fakhar's to Al-Zajjaji in his book "Al-Jomal"

Article Info

Article History

Received: 16.10.2020
Accepted: 08.12.2020
Published: 31.12.2020

Keywords:
Objections,
Ibn Al-Fakhar,
Al-Jomal,
Al-Zajjaji,
Study.

Abstract

This research deals with the objections of Abu Abdullah Muhammad bin Ali bin Al-Fukhar Al-Ilbiri (died at 754 AH) in his explanation to Al-Jomal of Al-Zajjaji (died at 337 AH). He objected to the text of Al-Zajjaji in his book (Al-Jomal) in more than one place. These objections related to the text of Al-Zajjaji's Al-Jomal in terms of its explanations, composition, judgments, representations, syntactics, and limits. In my opinion, Ibn al-Fakhar was right in most of these objections. However, he was not correct in a few of them. These objections were characterized by novelty and innovation, and therefore they were not affected by the book called Al-Holal fi Islah Al-khalal min Al-Jomal, of Al-Patliosi, while others influenced by this book a lot in criticizing the text of the Al-Jomal.

اعتراضات أبي عبد الله بن الفخار على الزجاجي في كتابه الجمل جمعًا ودراسة

معلومات المادة

تاريخ المادة

الاستلام: 16.10.2020

القبول: 08.12.2020

النشر: 31.12.2020

الكلمات المفتاحية

اعتراضات،

ابن الفخار،

الجمل،

الزجاجي،

دراسة.

الملخص

هذا بحث يقف عند اعتراضات أبي عبد الله محمد بن عليّ بن الفَخَّارِ البِيرِيّ (المتوفى: 754هـ) في شرحه على جمل الزجاجي (المتوفى: 337هـ)، فقد اعترض على نص الزجاجي في كتابه (الجمل) في غير موضع، وهذه الاعتراضات كانت تدور حول نص جمل الزجاجي من حيث تعليلاته، وتركيبه، و إطلاقاته، وتمثيلاته، وإعراباته، وحدوده، وقد كان ابن الفخار مصيبًا –في رأيي– في معظم هذه الاعتراضات، ولم يوفق في قليل منها، وكانت هذه الاعتراضات تتسم بالجِدَّةِ وعدم التَّبَعِيَّةِ، فلم يتأثر بكتاب: الخُلَلِ فِي إِصْلَاحِ الخَلَلِ مِنْ الجُمَلِ، لِلْبَطَلْيُوسِي، بينما تأثر غيره بهذا الكتاب كثيرًا في نقد نص الجمل.

Atıf/Citation: Yusuf, Hüseyin. "ez-Zeccâcî'nin "el-Cümel" Adlı Eserine Ebû Abdullâh bin el-Fahhâr'ın İtirazları". *Necmettin Erbakan Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 50/50 (2020), 216-227.
DOI: http://dx.doi.org/10.51121/ilafak.2020.11

"This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0)"

المقدمة

وقع بصري على شرح نفيس لجمل الزجاجي لأبي عبد الله بن الفخار، وقد قرأت هذا الكتاب بتأنٍّ، فأَكْبَرْتُ صَاحِبَهُ، فقد كان آية في الاستدلال، ومناقشة الآراء، وتوظيف قواعد الاستدلال النحوية والصرفية في إثبات ما يميل إليه، و لا غَرْوَ، فهو عالم أصولي ذائع الصيت، قوي الحجة، وقد كان للقواعد الأصولية التي خَبَرَهَا، وسَبَرَ أَغْوَارَهَا دور كبير في منهجه، وبخاصة فيما يتعلق بقواعد الاستدلال النحوية والصرفية، وذلك كقولهم: ماله صَدْرُ الكلامِ لا يَعْمَلُ فيه ما قبله إلا الخَافِضُ، وكقولهم: التَّصْغِيرُ والتَّكْسِيرُ يَرُدَّانِ الأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا، وقد لَفَتَ انتباهي ما كان يقوم به ابن الفخار من اعتراضات على ما يذهب إليه الزجاجي، فعزمت على جمعها، ودراستها، وتبيين مدى صِحَّتِها، وكانت هذه الاعتراضات، تدور حول نص جمل الزجاجي من حيثُ تعليلاتُهُ، وتركيبه، و إطلاقاته، وتمثيلاته، وإعراباته، وحدوده، وتتسم اعتراضاته بالجدة، فلم يكن متتبعًا خطوات البَطَلْيُوسِيّ في إصلاح الخلل، وإليك هذه الاعتراضاتِ مذيلة بما يراه الباحث.

1- الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "الإعراب" معلِّلًا عدم خفض الأفعال:"وَلَمْ تَخْفَضِ الأَفْعَالُ؛ لِأَنَّ الخَفْضَ لا يَكُونُ إِلّا بالإِضَافَةِ، ولا مَعْنَى للإِضَافَةِ إلى الأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا لا تَمْلِكُ شَيْئًا ولا تَسْتَحِقُّهُ."[1]

اعترض العلامة ابن الفخّار على تعليل أبي القاسم لِعَدَمِ جواز خفض الأفعال، وذلك لأنَّها لا تملِك شيئًا ولا تستحقه، فقال: "هَذَا التعليل قاصر؛ لأنَّه إنَّما يتناول الخفض الذي هو على طريقة الملك والاستحقاق، ولا يتناول الخفض الذي يكون

[1] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، مح. على توفيق الحمد، (سوريا والأردن: مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ)، 2.

بالحروف."[2] وابن الفخار محق في اعتراضه؛ لأنَّ عبارة أبي القاسم قاصرة على نمط واحد وهو المضاف إليه، ولا تشمل عبارته الجر بحروف الجر.

2- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "النعت": "وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ، فَإِنْ شِئْتَ، أَتْبَعْتَهَا الأَوَّلَ، وَإِنْ شِئْتَ، قَطَعْتَهَا...كقولِكَ: مَرَرْتُ بِإِخْوَتِكِ الظُّرَفَاءِ الكِرَامِ العُقَلَاءِ."**[3]

لم تحظ عبارة أبي القاسم و"إذا تكررت النعوت" بالقبول لدى ابن الفخار، فقال: لو قال: "وإذا كثرت النعوت"، لكان أقرب قليلًا؛ لأنَّ مثاله الذي جاء به مجرد من التكرار؛ لأنَّ حقيقة التكرار إنَّما هي إعادة اللفظ الواحد مرتين، فَأَكْثَرَ، مِثْلُ أن تقول: قام زيد العاقل العاقل العاقل..."[4] وهذا الاعتراض من ابن الفخار جدير بالقبول؛ لأنَّ تكرار النعت معناه أن يعاد هو نفسه، ولا يريد هذا أبو القاسم، وإنَّما يريد تعدد النعوت، كما ساق ذلك في مثاله سالف الذكر.

3- **الاعتراضُ على قول أبي القاسِم في باب النعت: "وَاعْلَمْ أَنَّ النَّكِرَةَ تُنْعَتُ بِالنَّكِرَةِ، كَمَا أَنَّ المَعْرِفَةَ تُنْعَتُ بِالمَعْرِفَةِ".**[5]

لم تكن عبارة أبي القاسم السابقة مقبولَةً عند ابن الفخار، فقال فيها: "وظاهر كلامِهِ منعُ نعت المعرفة بالنكرة مطلقًا، وليس كذلك؛ لأنَّه يجوز عند الحُذَّاقِ من العلماء نَعْتُ المعرفة بالنكرة بشرطين: شرط في المنعوت، وهو أن يكون تعريفُهُ تعريفَ الجنس، وشرط في النعت، وهو ألّا يَصْلُحَ فيه الألف واللام، كقول العرب: "ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ خَيرٍ مِنْكَ أن يفعل كذا"، فخير منك نعت للرجل، والمنعوت بلفظ المعرفة، والنعت نكرة كما ترى.[6] أرى أنَّ ابن الفخار في هذا الاعتراض قد تحامل كثيرًا على أبي القاسم؛ لأنَّ أبا القاسم نَصَّ على الكثير، وهو أن تنعت المعرفة بالمعرفة، والنكرة بالنكرة، ولم يتطرق إلى القليل النادر.

4- **الاعتراض على تعميم أبي القاسم في باب العطف: "وَاعْلَمْ أَنَّ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا إِلَّا المُضْمَرَ المَخْفُوضَ، فَإِنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ؛ إِلَّا بِإِعَادَةِ الخَافِضِ."**[7]

وقد اعترض ابن الفخار على تعميم أبي القاسم السابق عندما قال: "واعلم أنَّ الأسماء كلَّها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض..." فقال: "هذا التعميم غير صحيح، وذلك أنَّ الضَّمير المرفوعَ المتصل لا يعطف عليه حتّى يؤكّد، أو يُفْصَلَ، وأنَّ مخفوض "بينَ"، ومرفوعَ كُلِّ فعل لا يستغني بفاعل واحد لا يعطف على واحد منهما إذا كان مفردَ اللفظ والمعنى إلا بالواو خاصة، وأنَّ الاسم الظاهر المخفوض لا يعطف عليه الضمير إلا بإعادة الخافِضِ، وكذلك لا يعطف عليه بحتى إلا بإعادَةِ الخافض، فظهر من هذا كله بطلان تلك الكلية."[8] وما ذهب إليه العلامة ابن الفخار صواب؛ لأنَّ عبارة أبي القاسم غير دقيقةٍ وتنقصها الدقة لكونها عامة، فلايجوز-كذلك- العطف على تاء الفاعل (تُ)، فلا يقال: ذهبتُ وزيدٌ، بل لابد أن يقال: ذهبت أنا وزيد.

5- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "البدل": "وأمَّا بَدَلُ الغَلَطِ."**[9]

---

[2] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، مح. د. حماد بن محمد الثمالي، (السعودية: جامعة أم القرى، د.ت.)، 48/1.

[3] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 15.

[4] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 138/1.

[5] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 13.

[6] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 125/1.

[7] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 18.

[8] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 174/1، وما بعدها.

[9] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 217/1.

اعترض العلامة ابن الفخار على أبي القاسم، ورأى أنَّه كان ينبغي له أن يستبدل بقوله: "بَدَل الغَلَطِ" "بَدَل لِإِضْرَاب"؛ وذلك لأنَّ بدل الإضراب يشمل بدل الغَلَطِ، والنِّسْيَانِ، والبَدَاءِ[10]، فقال: "كان ينبغي أن يقول: وأمَّا بدل الإضراب؛ لِيَعُمَّ الأقسام الثلاثة؛ لأنَّ الإضراب يكون على وجه الغلط، ويكون على وجه النسيان، ويكون على وجه البَدَاءِ، وهو الظهور."[11] وما ذهب إليه ابن الفخار وجيه؛ لأنَّ كلمة "إضراب" تشمل الأنواع الثلاثة، وذلك لأن الإضراب معناه عام، وهو: ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهرًا.[12]

6- الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية": وَلَا تَكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ، ولا بُدَّ لَهَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ فِيهَا."[13]

رأى ابن الفخار أنَّ قول أبي القاسم: "ولا بُدَّ لها من عامِلٍ يعمل فيها." لا داعي إليه؛ لأنَّه لابد لكل معمول من عامل، فقال: "وأمَّا قوله:...فمحمول على أنَّه تَوْطِئَةٌ لتقسيم العامل فيها؛ لأنَّه قد علم أنَّه لابد لكل معمول من عامل يعمل فيه، فليس ذكره في الشروط بضروريٍّ."[14] وماقاله ابن الفخار جدير بالقبول؛ لأنَّ عبارة أبي القاسم لا تُضْفِي معنًى جديدًا، وهي تَحْصِيلُ حَاصِلٍ.

7- الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر": وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيءٍ كَانَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ خَبَرَ هَذِهِ الحُرُوفِ مِنْ فِعْلٍ وَمَا اِتَّصَلَ بِهِ مِنْ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، ومُبْتَدَأٍ، وَظَرْفٍ وَجُمْلَةٍ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي بَابِ "كَانَ"، فَقِسْ عَلَيْهِ."[15]

لم تنل عبارة أبي القاسم القَبُولَ لدى ابن الفخار؛ لكونها مطلقةً، وتحتاج إلى تقييد، ورأى أنَّه كان يَجْدُرُ بأبي القاسم أن يستبدل بها عبارة أخرى، فقال: "كان ينبغي أن يقول: "واعلم أنَّ كل شيء كان خبرًا للمبتدأ، فإنَّه يكون خبرَ هذِهِ الحروفِ، إلا الجملةَ غيرَ الخبرية... وإلا ما كان له صدر الكلام من مفردات الأسماء... ولكن الإطلاق في موضع التقييد مُخِلٌّ بالمقصود."[16]، والحق أنَّ عبارة أبي القاسم فيها تسامح؛ لأنَّ ثمة أشياءَ يخبر بها عن المبتدأ لا يصح أن يخبر بها عما عملت فيه "إنَّ"، كالتَّحْضِيضِ، والدعاء، والأمر والنهي، والاستفهام، كما يؤخذ على أبي القاسم تشبيهه "إنَّ" وأخواتها في الإخبار بـ"كان" وأخواتها؛ لأنَّ "إنَّ" وأخواتِها يخبر عنها بالفعل الماضي باتِّفاقٍ، دون "كان" وأخواتها، فإنَّ في الإخبار عنها بالماضي خلافًا.[17]

8- الاعتراض على عبارة أبي القاسم في باب "حتى": وَلَا تَقَعُ فِي كِلَا الوَجْهَيْنِ إِلَّا بَعْدَ جَمْعٍ."[18]

ذكر أبو القاسم أنَّ "حتى" تدخل على الجمل، وتدخل على الأسماء المفردة، وهي في كلتا الحالتين لا تكون إلا بعد جمع، وهنا اعترض ابن الفخار على هذه العبارة، فقال:"وأمَّا قوله: ولا تقع...فكان ينبغي أن يقول: ولا تقع في الوجهين إلا بشرط أن

---

[10] البَدَاءُ: بفتح الباء، وهو ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهرًا؛ والمراد أن يظهر لك الصواب، بعد خفاء حاله عليك. جمال الدين ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، مح. يوسف البقاعي، (دمشق: دار الفكر، د.ت.)، 367/3.

[11] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 217/1.

[12] ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، 367/3.

[13] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، **35**.

[14] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 255/1.

[15] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، **53**.

[16] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 330/2.

[17] أبو محمد بن السيد البطليوسي، *إصلاح الخلل من كتاب الجمل*، مح. سعيد عبد الكريم سعودي، (بيروت: دار الطليعة، د.ت.)، 181.

[18] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، **67**.

يكون ما بعدها بعضَ ما قبلها تحقيقًا أو تقديرًا؛ لأنَّك تقول: "أكلت السمكة حتى رأسها"، فهذه المسألة جائزة باتفاق وليست بعد جمع، ولكن ما بعدها بعض ما قبلها، فعبارته غير جامعة كما ترى."[19] وابن الفخار مصيب في هذا الاعتراض، فعبارة أبي القاسم غير جامعة، فليس دائمًا ما قبل "حتى" يكون جمعًا، كما في المثال السابق.

9- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب القَسَمِ: "ورُبَّما حُذِفَتْ "مَا" أَوْ "لا" وَأُضْمِرَتْ، وَكَانَ ذَلِكَ جَائِزًا."**[20]

اعترض ابن الفخار على عبارة أبي القاسم السابقة؛ لأنَّها توهم التسوية بين حذف "ما" و"لا" من جواب القسم المنفيّ، فقال: "وأمَّا قولُ أبي القاسِمِ، فظاهِرُهُ التسويةُ بين "ما" و"لا" في جواز الحذف، وليس كذلك عِنْدَ الحُذَّاقِ."[21] والحق أنَّ تسوية أبي القاسم مخالفة لما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز حذف "لا" دون "ما" في جواب القسم، فابن الفخار مصيب في اعتراضه.[22]

10- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "القسم": "وَاعْلَمْ أَنَّ الوَاوَ والبَاءَ يَدْخُلَانِ عَلَى كُلِّ مَحْلوفٍ بِهِ."**[23]

لم تحظ عبارة أبي القسم السابقة بقبول ابن افخار، وذلك لما فيها من تعميم؛ لأنَّ الواو لا تدخل على المحلوف به إلا إذا كان ظاهرًا، فقال: "كان ينبغي أن يقول: واعلم أنَّ الباء تدخل على كل محلوف به مطلقًا، ظاهرًا كان أو مضمرًا...وأمَّا الواو، فمخصوصة بجر الظاهر...فقوله: واعلم أنَّ الباء والواو...إن قلنا فيه: يريد إذا كان ظاهرًا، فات حكم الباء مع الضمير، وإن تركناه على عمومه، اقتضى التسوية بين الباء والواو في جر الظاهر والضمير، وليس كذلك، فلهذا كان العموم غير مستقيم."[24] وتعميم أبي القاسم هنا غير مستقيم، وأرى أنَّه متأثر بعبارة سيبويه في كتابه حيث قال: "وللقَسَمِ والمُقْسَمِ بِهِ أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرُها الواوُ، ثم الباءُ يدخلان على كل محلوف بِهِ."[25] لذا فابن الفخار مصيب، ومتأثر بالبَطَلْيُوسِيّ.[26]

11- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "القَسَمِ" حول ألف "ايمن": "وَلَوْ كَانَتْ أَلِفَ قَطْعٍ، لَمْ تُكْسَرْ."**[27]

اعترض ابن الفخار على عبارة أبي القاسم السابقة، ورأى أنَّها غير مستقيمة، وذلك لأنَّ ألف القطع تَعْتَوِرُهَا الحركات الثلاثة، فقال: "وأمَّا قول أبي القاسم: ...فغير مستقيم؛ لأنَّ ألف القطع تعتورها الحركات الثلاث، فقد كان ينبغي أن يقول عِوَضًا من ذلك: ولو كانت ألف جمع، لم تكسر، ولعله من تغيير الناسخ، لكن قد يتجه ذلك بأن يكون المعنى: ولو كانت ألف قطع على الوجه الذي يقوله الفراء، لم تكسر؛ لأنَّ الفراء يقول: "إنَّها ألف قطع في جمع."[28] وابن الفخار مصيب في اعتراضه؛ لأنَّ ألف القطع تَعْتَوِرُهَا الحركات الثلاث، فتخصيصها بالكسر لاوجه له.

---

[19] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 413/2.

[20] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 70.

[21] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 422/2.

[22] علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، مح. د.صاحب أبو جناح، (بغداد: د.ن، 1400هـ/1980م.)، 528/1؛ وابن أبي الربيع، *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، مح. عياد بن عيد الثبيتي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، د.ت.)، 920/2.

[23] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 71.

[24] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجيّ*، 423/2.

[25] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، *الكتاب*، مح. عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ/1888م)، 496/3.

[26] أبو محمد بن السيد البطليوسي، *إصلاح الخلل من كتاب الجمل*، 203.

[27] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 73.

[28] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 427/2.

12- الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "ما لم يسم فاعله": "وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا شَغَلْتَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِحَرْفِ خَفْضٍ، رَفَعْتَ مَا بَعْدَ المَخْفُوضِ وَأَقَمْتَهُ مُقَامَ الفَاعِلِ، وَذلِكَ قولُكَ: أُخِذَ مِنْ زَيدٍ دِينَارٌ ...وسِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخٌ."[29]

اعترض ابن الفخار على الجزء الأخير من عبارة أبي القاسم السابقة؛ لكونه غيرَ صحيح من حيث التّمثيلُ؛ لأنَّ قوله: "سِيرَ بِزَيدٍ فرسخ" فيه مجرور وظرف، وتجوز إقامة كل واحد منهما مُقَامَ الفاعل، ولا تتعين إقامة ما بعد المخفوض، اللهم إلا أن يكون مفعولًا كما في قولك: "أخذ من زيد دينار"، فقال: "وأمَّا قوله في المثال الثالث: "سِيْرَ بزيد فَرْسَخٌ"، فليس من هذا في قَبِيْلٍ ولا دَبِيرٍ؛ لأنَّ هذه المسألة فيها مجرورٌ، وظرف، ولا خلاف في جواز إقامة كل واحد منهما."[30] وابن الفخار مصيب في اعتراضه؛ لأنَّ مثال أبي القاسم الأخِيرَ لا يتعين فيه إقامة ما بعد المخفوض؛ لكونه غيرَ مفعول به، وإنَّما هو ظرف، فتجوز إقامته أو إقامة المجرور قبله، ولايتعين أحدهما إلا على مذهب أبي القاسم السُّهَيلي وهو مذهب مرجوح.

13- الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "اسم الفاعل": فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الِاسْمِ المَخْفُوضِ بِاسمِ الفَاعِلِ اسمًا، جَازَ فِي المعطوفِ الخَفْضُ، والنَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: "هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ وعمرٍو"، عَطْفًا عَلَى زَيدٍ، وَهَذَا ضَارِبُ زَيدٍ وعَمْرًا، تَنْصِبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ: "ويَضْرِبُ عَمْرًا، أو ضَرَبَ عَمْرًا."[31]

اعترض العلامة ابن الفخار على تقدير أبي القاسم للفعل الذي نصب "عَمرًا" بلفظ المضارع "يَضْرِبُ" في أحد وجهيه، ورأى أنَّه لا بد أن يقدر بلفظ الماضي؛ لأنَّ اسم الفاعل بلفظ الماضي، فقال: "وأمَّا تقدير أبي القاسم له بلفظ المضارع في أحد وجهيه، فمعترَض؛ لأنَّه لا دليل عليه، وإنَّما ينبغي أن يقدر بلفظ الماضي؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي، وهو الذي يدل على المضمر، وإنَّما يدل على الشيء ما هو بمعناه، هذا هو الصواب."[32] وابن الفخار محق؛ لأنَّ اسم الفاعل في المثال السابق بمعنى الماضي، فينبغي أن يُقَدَّرَ الفعل الناصب لـ"عمرًا" فعلًا ما ضيًا، كي يكونَ هناك تناسب بين الظاهر، والمقدر.

14- الاعتراض على أبي القاسم في باب "إضافة المصدر إلى ما بعده"[33] لاستشهاده بقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي***لَحِقْتُ، فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا[34]

وقد اعترض ابن الفخار على أبي القاسم، فقال: "وأمَّا البيت الذي أدخله شاهدًا على إعمال المصدر المقرون بالألف واللام، ففيه تردد؛ لأنَّ قوله: "مِسْمَعًا" يحتمل أن يكون منصوبًا بـ"لحقت"، ولا شاهد فيه على هذا."[35] والحق أنَّ البيت لا غبار

---

[29] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 79.

[30] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 427/2.

[31] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 85.

[32] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 454/2، وما بعدها.

[33] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 124.

[34] البيت ينسب إلى المَرَّارِ الأَسَدِيّ، وينسب إلى مالك بن زُغْبَةَ الباهلي، وهو من البحر الطويل، وموجود في: سيبويه، *الكتاب*، 193/1؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، *المقتضب*، مح. محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، 14/1؛ وعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك*، مح. محيي الدين عبد الحميد، (القاهر: دار التراث، 1400هـ)، 97/3؛ عبد القادر البغدادي، *خزانة الأدب*، مح. عبد السلام هارون، (مصر: مكتبة الخانجي، ط4، 1418هـ)،129/8، 131، 134. وثمة رواية أخرى، وهي"كررت فلم أنكل". وأولى المغيرة: هي أول الخيل، وأنكل:أَجْبُنْ. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، *المعجم الوسيط*، (مصر: دار الدعوة)، 953/2. ومِسْمَعًا: هو ابن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة، كان قد خرج هو وابن كدراء الذهلي يطلبان بدماء، فبلغ ذلك باهلة فلقوهم فقاتلوا قتالًا شديدًا، فانهزمت بنو قيس ومن كان معهما من بني ذهل وضرب"مِسْمَعٌ" وأُقْلِتَ جريحاً. عبد القادر البغدادي، *خزانة الأدب*، 134/8.

[35] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 578/2.

على الاحتجاج به على إعمال المصدر المقرون بالألف واللام؛ لأنَّ هناك روايةً أخرى، وهي "كَرَرْتُ" مكان "لَقِيْتُ"، وعلى هذه الرواية يتعين أن يكون "مِسْمَعًا" منصوبًا بالمصدر؛ لأنَّ الفعل "كَرَّ" لازم.

15- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "النِّداءِ: "وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا أَقْبَلْتَ عَلَى رَجُلٍ بِعَيْنِهِ، فَنَادَيْتَهُ، قُلْتَ: "يَا رَجُلُ أَقْبِلْ، فَرَفَعْتَهُ."**[36]

اعترض ابن الفخار على قول أبي القاسم: "فَرَفَعْتَهُ"؛ لأنَّ المنادى مبني، والرفعُ من ألقاب الإعراب لا البناء، وكان ينبغي له أن يقول: "فَضَمَمْتَهُ"، فقال: "وأمَّا قوله: "فَرَفَعْتَهُ"، فكان ينبغي أن يقول: "فَضَمَمْتَهُ" عوضًا من قوله: "فرفعته"، من حيث كان الضم من ألقاب البناء، والرفع من ألقاب الإعراب، واللفظ مبنيٌّ."[37] وابن الفخار مصيب في اعتراضه؛ لأنَّ إطلاق الرفع على البناء ضرب من الخلط بين المصطلحات المتباينة.

16- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "النداء": "وَقَدْ يُنَادَى بِغَيْرِ حَرْفِ النِّدَاءِ."**[38]

لم تكن عبارة أبي القاسم الآنفة مقبولة عند ابن الفخار، وذلك لكونها موهمة أنَّه يمكن أن ينادى دون حرف نداء لا في اللفظ، ولا في التقدير، فقال: "ظاهره أنَّه قد ينادى دون حرف نداء مطلقًا، لا في اللفظ ولا في التقدير، ومعلوم أنَّه لم يُرِدْ هذا المعنى ...فقد كان الأولى أن يقول: "وقد يحذف حرف النداء من اللفظ، وهو مراد في المعنى."[39] وأرى أنَّ عبارة أبي القاسم لا غبار في وجهها، ولا عثار في مشيها؛ لأنَّه لا يمكن تصور النداء دون حرف لفظًا أو تقديرًا.

17- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "الِاسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ لَفْظُهُمَا وَاحِدٌ، والآخَرُ مُضَافٌ مُنْهُمَا": "وكذلك تقول: يَا زَيدَ ابْنَ عَمْرٍو" عَلَى تَقْدِيرِ إِضَافَةِ "زَيدٍ" إِلَى "عَمْرٍو"، وإِقْحَامِ الِابْنِ."**[40]

نقد ابن الفخار عبارة أبي القاسم السابقة؛ وذلك لأنَّه ذهب إلى أنَّ كلمة "ابن" مقحمة بين "زيد" و"عمرو"، فقال: "وأمَّا ما ذكره أبو القاسم من إقحام "ابن" بين "زيد" و"عمرو" في قولك: "يا زيد بن عمرو"، فلا وجه له لا متناع زواله، بخلاف "يا زيدَ زيدَ عَمْرٍو، إلا أن يريد بذلك أنَّه مِثْلُ الأول في أنَّهما كاسم واحدٍ مضاف إلى ما بعده، فصار كأنَّه مقحم، فيصح على ضرب من المجاز."[41] وابن الفخار محق في اعتراضه، إذ لا وجه لكون كلمة "ابن" مقحمة بين "زيد"، و"عمرو"؛ لأنَّ حذفها يخل بالمعنى المرادِ من العبارة، بخلاف قولك: "يا زيدَ زيدَ عمرو"، فلا خلل بحذف "زيد" الثاني المقحَم بين زيد وعمرو.

18- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "الحروف التي تجزم الحروف المستقبلة": "وَهِيَ: ...وَلَامُ الأَمْرِ، وَلا فِي النَّهْيِ."**[42]

اعترض ابن الفخار على أبي القاسم لتسميته اللام التي تجزم المضارع بلام الأمر، وكذلك لتسميته "لا" الجازمة بـ"لا" الناهية؛ ورأى أنَّ هذه التسمية لا تَعُمُّ، واقترح أن يُسَمَّيَا "لامَ" طَلَب الفعل"، و"لا" التي لطلب تركه، وإليك اعتراضه، فقد قال: "وأمَّا قولنا: "لام" طلب الفعل، و"لا" التي لطلب تركه، ولم نقل: و"لام" الأمر، و"لا" في النهي، كما قاله ابو القاسم، فإنَّا إنَّما

---

[36] **عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*،** 152.

[37] **أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*،** 682/2.

[38] **عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*،** 156.

[39] **أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*،** 591/2.

[40] **عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*،** 157، وما بعدها.

[41] **أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*،** 702/2.

[42] **عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*،** 156، **207**.

عَدَلْنا عن ذلك إلى ما ذكرناه؛ ليتناول اللَّفْظُ ما لا يتناوله ذكر الآخر، فإنَّك تقول: "لتقم يا زيد"، و"لا تقم يا زيد"، ثم تقول: "لترحمني يَارَبِّ"، و"لاتعذبني يارب"، فإذا عبرت عن ذلك كله بالطَّلَبِ، عَمَّ ولم يَخُصَّ، وإذا عبرت بعبارة أبي القاسم، خَصَّ ولم يَعُمَّ، فكان ما ذكرناه أولى.[43] وأرى أنَّ تسميتهما "لامَ" الأمر، و"لا" في النهي لا غبار عليها، وذلك من قبيل إطلاق جزء من المعنى، وإرادته كله، والتسميتان واردتان في أمات الكتب، بل إنَّ العالم الواحد يجمع بين التسميتين في مؤلفه كما في المغني، وهمع الهوامع.[44] وآخذ على ابن الفخار هنا استخدامه لام الأمر للمخاطب، كما في قوله: "لتقم يا زيد"، وهذا لايجوز عند المحققين إلا في ضرورة الشعر؛ لأن لام الأمر تدخل على المتكلم، والغائب لا غير.

19- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "ما ينصرف وما لا ينصرف": "فَأَمَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا فِي نَكِرَةٍ، فَخَمْسَةُ أَجْنَاسٍ، مِنْهَا: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ نَعْتًا، نَحْوُ: أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ ...وَأَفْضَلُ مِنْكَ وَأَكْرَمُ مِنْكَ."**[45]

اعترض ابن الفخار على هذا الأصل الذي أصله أبو القاسم، ورأى أنَّه ليس جامعًا، ورأى أنَّه لا بد من إضافة قيود وشروط، ...فقال: "ضَبَطَ أبو القاسم هذا الفصل بذكر "أفعل فعلاء"، و"أفعل من" وليس ذلك بجامع لوجود ما يمتنع صرفه من الصفات التي على هذا المثال وليس منه. وأحسن منه أن تقول:أفعل إذا كان وصفًا، كان على ثلاثة أقسام: أحدها: "أَفْعَل أَفْعَلَةٌ"، كـ"أَرْمَلٍ وأَرمَلَةٍ"، و"أَرْبَعٍ وأَرْبَعَةٍ"، فهذا الضرب ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، والثاني:"أَفْعَلُ مِن"، فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة مادام بـ"من" لفظًا أو نيَّةً، والثالث: ما خرج عن هذين القسمين، كـ"أحمر، وأكبر" ...فهذا الضرب- أيضًا- لاينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ."[46] وابن الفخار مصيب في اعتراضه؛ لأنَّ الأصل الذي أصله أبو القاسم لا يستمر عليه القياس حتى يزيد شروطًا وتقييدًا، فيقول: "كل "أفعل" إذا كان صفة، ولم تحذف همزته، أو شيء من بنائه وما تتم به صفة، ولم تلحقه تاء التأنيث" وابن الفخار أفاد هذا الاعتراض من البَطَلْيُوسِيّ.[47]

20- **الاعتراض على حصر أبي القاسم لما ينصرف في النكرة في قوله: "وَأَمَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي المَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ، فَهُوَ اِثْنَا عَشَرَ جِنْسًا..."**[48]

اعترض ابن الفخار على حصر أبي القاسم لما ينصرف في النكرة دون المعرفة، ورأى أنَّه غير دقيق؛ وذلك لأنَّه يمكن أن يُزَادَ على الاثني عشر جنسًا التي حددها، أو يُنْقَصَ منها فقال: "هَذَا الحصر غير ضروري؛ لأنَّه يمكن أن يزاد فيه، وأن ينقص منه."[49] وابن الفخار محق في اعتراضه؛ لأنَّ الأشياء التي ذكرها أبو القاسم يمكن أن يزاد عليها، ويمكن أن ينقص منها، وكان

---

[43] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 819/3.

[44] انظر تسميتها لام الأمر في: أبو بكر بن السراج، *الأصول في النحو*، مح. عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.)، 219/2، 369؛ أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، مح. محمد علي النجار، (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، 300/2، 49/3، 50، 303؛ أبو البركات الأنباري، *أسرار العربية*، (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، د.ت.)، 155، 292؛ وعثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب، *الشافية في علم التصريف*، مح. حسن أحمد العثمان، (مكة وبيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، د.ت.)، 62؛ وانظر تسميتها لام الطلب في: جمال الدين ابن هشام، *مغني اللبيب*، مح. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، (دمشق: دار الفكر، ط6، د.ت.)، 295، 300، 840؛ وجلال الدين السُّيوطيّ، *همع الهوامع*، مح. عبد الحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.)، 538/2.

[45] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 218.

[46] أبو عبد الله بن الفخار، *شرح جمل الزجاجي*، 874/3.

[47] أبو محمد بن السيد البطليوسي، *إصلاح الخلل من كتاب الجمل*، 279.

[48] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 220.

[49] *شرح جمل الزجاجي لابن الفخار*، 897/3.

يكفيه أن يقول كما قال ابن عصفور: "وأمَّا الذي ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، فهو كل اسم إحدى علتيه التعريف، فإذا سقط التعريف، لم تعقبه علة أخرى."[50] وجذور هذا الاعتراض مستقاة من اعتراضات البطليوسي على أبي القاسم.[51]

21- **الاعتراض على قول أبي القاسم ممثلًا للثلاثي الأعجمي الذي ينصرف في المعرفة والنكرة: "فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف في المعرفة والنكرة، نحو: "خُشٍّ، وخُفٍّ ودَلٍّ، وخَانٍ."**[52]

ويدور هذا الاعتراض حول تمثيل أبي القاسم الزجاجي للثلاثي من الاسم الأعجمي بما استعمل جنسًا في الطرفين، وذلك لأنَّ ما كان جنسًا مصروف على كل حال، فقال: "وأمَّا تمثيل أبي القاسم الثلاثي من الأعجمي، بما استعمل جنسًا في الطرفين، فنقده ظاهر؛ لأنَّ العجمة الجنسية لا أثر لها في منع الصرف، وإن كانت على أكثر من ثلاثة أحرف، فكان ينبغي أن يمثل بالعجمة التي يفرق فيها بين الثلاثي والزائد، وهي الشخصية."[53] ولا أرى بأسًا في عبارة أبي القاسم، ولا غبار عليها، وإنَّما أراد أنَّ الثلاثي من الأعجمي لا أثر له في منع الصرف مطلقًا جنسيًا كان أو شخصيًا، وقد أشار إلى هذا ابن الفخار.

22- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "النفي بـ"لا": وَقَدْ تُزَادُ "لَا" بَيْنَ العَامِلِ والمَعْمُولِ فِيهِ، بِمَعْنَى غَيْرٍ، كَقَوْلِكَ: غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ، وَجِئْتُ بِلَا شَيءٍ."**[54]

اعترض ابن الفخار على الإطلاق الذي في عبارة أبي القاسم السابقة، فقال: "وأوجز من هذا أن تقول: وقد تزاد "لا" بين الخافض، والمخفوض؛ لأنَّ في كلامه إطلاقًا، ثم تقييدًا بالمثال المذكور في الكتاب."[55] وابن الفخار محق في اعتراضه؛ لأنَّ عبارة أبي القاسم تفتقر إلى تقييد على نحو ما ذكر ابن الفخار.

23- **الاعتراض على قول أبي القاسم في باب دخول ألف الاستفهام على "لا": إِذَا دَخَلَتْ أَلِفُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى "لَا"، كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَيَيْنِ: عَلَى التَّمَنِّي، والتَّحْضِيضِ."**[56]

اعترض ابن الفخار على عبارة أبي القاسم السابقة؛ لأنَّه ذكر في باب "لا" "ألا" التحضيضية التي هي من حروف الأفعال، فقال: "وقول أبي القاسم: "كان ذلك على معنيين" ...غير سديد، وذلك أنَّ الغرض بهذا الباب بيانُ أحكام "لا" العاملةِ عمل "إنَّ" وعمل "ليس" إذا دخلت عليها ألف الاستفهام، وأمَّا "ألَّا" التَّحْضِيضِيَّةُ، فلا مدخل لها في هذا الباب؛ لأنَّها من حروف الأفعال، فقد أدخل في الباب ما ليس منه."[57] وما ذهب إليه ابن الفخار في اعتراضه هذا هو الصواب عينه؛ لأنَّ "ألا" التحضيضية لا تدخل على الأسماء، ولا يليها إلا الفعل ظاهرًا، أو مضمرًا، وعلى هذا فيكون الاسم بعدها معربًا على حسب ما يقتضيه الفعل من الإعراب.[58]

---

[50] علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، 209/2، 223.

[51] أبو محمد بن السيد البطليوسي، *إصلاح الخلل من كتاب الجمل*، 280.

[52] الخش: الطيِّب، أو الصهر، أو حماة الزوج، أو الزوجة. والدَّل: القلب، والخان: الزوج، أو الفندق، وهذه الكلمات باللغة الفارسية. انظر: **عبد** الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *حاشية كتاب الجمل في النحو*، 220.

[53] أبو محمد بن السيد البطليوسي، *إصلاح الخلل من كتاب الجمل*، 279.

[54] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 239.

[55] *شرح جمل الزجاجي لابن الفخار*، 1028/3.

[56] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 240.

[57] *شرح جمل الزجاجي لابن الفخار*، 1034/3.

[58] ينظر: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، 279/1؛ ومحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف، *المنتخب الأكمل على كتاب الجمل*، مح. أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله، (السعودية: جامعة أم القرى، 1412هـ/1991م) 143/3.

24- الاعتراض على قول أبي القاسم في باب "النَّسَبِ": "فإن نَسَبْتَ إِلَى اِسْمٍ فِي آخِرِهِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، حَذَفْتَهَا."[59]

لم يرتض ابن الفخار عبارة أبي القاسم السابقة، ورأى أنَّها مطلقة؛ لأنَّه ليس كلُّ ما آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلها تحذف ياؤه لدى النسب إليه، فقال: "وأمَّا قول أبي القاسم: وإذا نسبت إلى ...فليس على إطلاقه؛ لأنَّ الثلاثي من ذلك لا تحذف ياؤه، وإنَّما تبدل واوًا كما سبق[60] والخماسي منه تحذف ياؤه على الوجوب، والرباعي منه تحذف ياؤه مرة، وتبدل واوًا أخرى، فيجب أن يحمل قوله على أنَّه عَبَّرَ بالأخص، وهو الحذف عن الأعم، وهو الإزالة، فالمبدلة مُزالة بالبدل واوًا، والمحذوفة مُزالة بالحذف غيرُ ثابتة، وإن لم تأخذه هكذا، ظهر الخلل في العبارة."[61] وجدير بالقبول ما ذهب إليه ابن الفخار، فعبارة أبي القاسم مطلقة، فليس كل ما آخره ياء تحذف ياؤه لدى النسب إليه.

25- الاعتراض على قول أبي القاسم بعد باب التصريف في "باب منه آخر": "وَإِذَا اِجْتَمَعَتِ اليَاءُ والوَاوُ، وَسُبِقَتِ الأُولَى مِنْهُمَا بالسُّكُونِ، قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وأُدْغِمَتْ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ."[62]

لم تلق القاعدة التي قعدها أبو القاسم القَبول لدى ابن الفخار، ورأى أنَّها مطلقة ينقصها التقييد، فقال: "فكان ينبغي أن يستثني، فيقول: إلا في خمسة مواضع: أحدها: أن يكون الاجتماع عارضًا، فيخرج "بُوَيْع" ...الثاني: أن يؤدي إلى مراجعة الأصل المستثقل، فيخرج "دِيْوَانٌ" ...الثالث: أن يقصد بالإبدال الفرق، فيخرج "العَوَّا"[63]، وأصلها: العَوْيَا؛ لقصد الفرق بين الاسم والصفة ...الرابع: أن يقصد بالكلمة الحمل على النظير نحو: "أُسَيْوِدٌ" في لغة من أظهر حملًا على التكسير. والخامس: أن يقصد بالإظهار التنبيه على أصل الباب كـ"ضَيْوَنٍ"[64]، و"حيوة".[65] وابن الفخار مصيب في اعتراضه، فكان لا بد لأبي القاسم أن يضيف هذه الاستثناءات كي تسلم قاعدته من الإطلاق، وتكون جامعةً.

26- الاعتراض على قول أبي القاسم: "وَكُلُّ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، أُبْدِلَتْ هَمْزَةً نَحْوُ: قَائِم، وَبَائِع."[66]

اعترض ابن الفخار على الإطلاق الذي في عبارة أبي القاسم، لأنَّه ليس كل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة تقلب همزة، بل ثمة شروط أُخَرُ، فقال: "هذا الإطلاق مقيد بالمثال، لا يتجه إلا على ذلك، وهو ضعيف؛ لأنَّ المثال الواحد لا يكفي في إعطاء الحكم العام، فكان ينبغي أن يقول: "وكل واو وقعت بعد ألف زائدة في اسم جارٍ على الفعل معتلّ العينِ.[67] وما ذهب إليه ابن الفخار جدير بالقبول؛ لأنَّ "عَايِنَ"، و"عاوِرَ" قد وقعت فيهما الواو والياء بعد ألف زائدة، ولكنهما لم تقلبا همزة لأنَّهما وقعتا عيناً لاسم فاعِلِ فعلٍ لم تُعَلَّا فيه.[68]

---

[59] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 254.

[60] *شرح جمل الزجاجي لابن الفخار*،1052/3.

[61] المرجع السابق نفسه 1055/3، وما بعدها.

[62] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 403.

[63] العوَّا: اسم نجم. محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، *لسان العرب*، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ) 109/15.

[64] الضيون: هو السِّنَّوْرُ، والهِرُّ، و الأنثى سِنَّوْرَةٌ، ويجمع على ضَياوِن. أبو نصر إسماعيل الفارابي، *الصحاح مادة*، مح. أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ)، 2156/6.

[65] *شرح جمل الزجاجي لابن الفخار*، 1212/3.

[66] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل*، 404.

[67] *شرح جمل الزجاجي لابن الفخار*، 1215/3.

[68] ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 356/4، 399؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد، *المقتضب*، 99/1.

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث، وبعد الوقوف عند هذه الاعتراضات، ودراستها دراسة ناقدة، نستطيع أن نخلص إلى النتائج التالية:

1. كان ابن الفخار مصيبًا في السواد الأعظم مما اعترض به على الزجاجي، بيد أنه أخفق في قليل، كما في الاعتراض رقم (3).
2. لم تكن اعتراضات ابن الفخار مُسْتَقَاةً من كتاب: الخُلَلِ فِي إِصْلَاحِ الخَلَلِ مِنْ الجُمَلِ لابْنِ السِّيدِ البَطَلْيُوسِيّ، بل كانت تتسم بالجِدَّةِ، والفَرَادَةِ، ومن النادر أن نجده متأثرًا بالبطليوسي، كما في الاعتراض رقم (9).
3. معظم اعتراضات أبي عبد الله ابن الفخار على الزجاجي كانت تدور حول تعميم الأحكام أو تخصيصها.
4. بعض اعتراضات ابن الفخار على الزّجّاجيّ كانت مبنيّة على فهم اللغة الدقيق، وذلك لأنّ الزّجّاجيّ لم يكن يقيد عبارته بالمراد بصورة دقيقة.

المصادر والمراجع

ابن أبي الربيع، *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، مح. عياد بن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، د.ت.

ابن جني، أبو الفتح عثمانُ، *الخصائص*، مح. محمد علي النجار، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر جمال الدين، *الشافية في علم التصريف*، مح. حسن أحمد العثمان، مكة وبيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، د.ت.

ابن السراج، أبو بكر، *الأصول في النحو*، مح. عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، *شرح جمل الزجاجي*، مح. د.صاحب أبو جناح، بغداد: د.ن، 1400هـ/1980م.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، *شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك*، مح. محيي الدين عبد الحميد، القاهر: دار التراث، 1400هـ.

ابن الفخار، أبو عبد الله، *شرح جمل الزجاجي*، مح. د. حماد بن محمد الثمالي، السعودية: جامعة أم القرى، د.ت.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، *لسان العرب مادة*، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ.

الأنباري، أبو البركات، *أسرار العربية*، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، د.ت.

الأنصاري، أبو محمد جمال الدين بن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تح: يوسف البقاعي، دمشق: دار الفكر، د.ت.

الأنصاري، أبو محمد جمال الدين بن هشام، *مغني اللبيب*، مح. مازن المبارك – محمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر، ط6، د.ت.

البطليوسي، أبو محمد بن السيد، *إصلاح الخلل من كتاب الجمل*، مح. سعيد عبد الكريم سعودي، بيروت: دار الطليعة، د.ت.

البغدادي، عبد القادر، *خزانة الأدب*، مح. عبد السلام هارون، مصر: مكتبة الخانجي، ط4، 1418هـ.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، *تاج اللغة وصحاح العربية*، مح. أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ

الخفاف، محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي، *المنتخب الأكمل على كتاب الجمل*، مح. أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله، السعودية: جامعة أم القرى، 1412هـ/1991م.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، *الجمل*، مح. على توفيق الحمد، سوريا والأردن: مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، *الكتاب*، مح. عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ/1888م.

السيوطي، جلال الدين، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، مح. عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، *المقتضب*، مح. محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، *المعجم الوسيط*، مجموعة من المؤلفين، مصر: دار الدعوة، د.ت.

KAYNAKÇA

Bağdâdî, Abdülkâdir b. Ömer b. Bâyezîd. *Ḫizânetü'l-edeb.* thk. Abdüsselâm Hârûn. Mısır: Mektebetü'l-Hâncî, 4.basım, 1418.

Batalyevsî, Ebû Muhammed Abdullāh b. Sîd. *Işlâḥu'l-ḫalel el-vâḳı fi'l-Cümel*. thk. Sait Ebû Kerim Suʿûdî. Beyrut: Dâru't-Talîʿa, ts.

Cevherî, Ebü Nasr İsmâil b. Hammâd. *Tâcü'l-luġa ve ṣıḥâḥu'l-ʿArabiyye*. thk. Ahmed Abdülgafûr Attâr, Beyrut: Dâru'l-İlim li'l-Melâyîn, 4.Basım, 1407.

Enbârî, Ebu'l-Berekât Kemâluddin. *Esrârü'l-ʿArabiyye ile'l-Beyân fî ġarîbi iʿrâbi'l-Ḳur'ân.* Beyrut: Dâru'l-Erkam b. Ebî'l-Erkam, ts.

Ensârî, Ebû Muhammed Cemâlüddîn b. Hişâm el-Mısrî. *Evḍaḥu'l-mesâlik ilâ Elfiyyeti İbn Mâlik*. thk. Yusuf el-Bigâî. Dimaşk: Dâru'l-Fikr, ts.

Ensârî, Ebû Muhammed Cemâlüddîn b. Hişâm el-Mısrî. *Muġni'l-lebîb*. thk. Mâzin Mübârek – Muhammed Ali Hamdullah. Dimaşk: Dâru'l-Fikr, 4. Basım, ts.

Haffâf, Muhammed b. Ahmed el-İşbîlî. *el-Müntehabu'l-ekmel ʿalâ Kitabi'l-Cümel*. thk. Ahmed Veled eş-Şeyh Muhammed Takiyyullah, es-Suûdiyye: Câmiatü Ümmi'l-Kurâ, 1412/1991.

İbn Akīl, Ebû Muhammed Bahâüddîn Abdullah. *Şerḥu İbn ʿAḳīl ʿalâ Elfiyyeti İbn Mâlik*. thk. Muhammed Muhyiddin Abdülhamîd. Kahire: Dâru't-Turas, 1400.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân el-Mevsılî el-Bağdâdî. *el-Ḫaṣâiṣ*. thk. Muhammed Ali en-Neccâr. Beyrut: ʿÂlemu'l-Kütüb, ts.

İbn Ebi'r-Rebîʿ. *el-Başît fî şerḥi Cümeli'z-Zeccâcî.* thk. ʿAyyâd b. ʿÎd es-Sübeytî. Beyrut: Dâru'l-Garbî'l-İslâmî, ts.

İbnü'l-Fahhâr, Muhammed b. Alî. *Şerḥu Cümeli'z-Zeccâcî*. thk. Hamad b. Muhammed es-Simâlî. Suûdiyye: Câmiatü Ümmi'l-Kurâ, ts.

İbnü'l-Hâcib. *eş-Şâfiye.* thk. Hasan Ahmed el-Osmân. Mekke ve Beyrut: Dâru'l-Beşâiri'l-İslamiyye, 1.Basım, ts.

İbn Manzûr. *Lisânü'l-ʿArab.* Beyrut: Dâru Sâdir, 3. Basım, 1414.

İbnü's-Serrâc, Ebû Bekr. *el-Uṣûl fi'n-nahv*. thk. Abdülhüseyin el-Fetlî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, ts.

İşbîlî, Ebü'l-Hasen Alî b. Mü'min b. Muhammed b. Alî el-Hadramî en-Nahvî. *Şerḥu Cümeli'z-Zeccâcî: eş-Şerḥu'l-kebîr*. thk. Sâhib Caʿfer Ebû Cenâh. Bağdad: y.y., 1400/1980.

Kahire Arap Dil Kurumu. *el-Muʿcemü'l-Vasîṭ.* Mısır: Dâru'd-Daʿve, ts.

Müberred, Ebü'l-Abbâs Muhammed b. Yezîd. *el-Muktedab*. thk. Muhammed Abdülhâliḳ Uzayme. Beyrut: Âlemü'l-Kütüb, ts.

Sîbeveyhi, Amr b. Osmân b. Kanber el-Hârisî. *el-Kitâb*. thk. Abdüsselâm Hârûn. Kahire: Mektebetü'l-Hâncî, 3. Basım, 1408.

Süyûtî, Ebü'l-Fazl Celâlüddîn Abdurrahmân b. Ebî Bekr. *Hemʿu'l-hevâmiʿ fî şerḥi Cemʿi'l-Cevâmiʿ*. thk. Abdulhamît Hindavî, Mısır: el-Mektebetü't-Tevfîkiyye, ts.

Zeccâcî, Ebü'l-Kāsım Abdurrahmân b. İshâk. *el-Cümel fi'n-naḥv*. thk Ali Tevfîk el-Hamed. Suriye ve Ürdün: Müessesetü'r-Risale, ts.